الفصل الثالث
القطاع الزراعي*

نظرة عامة

يحتل القطاع الزراعي أهمية متقدمة في العديد من الدول العربية، لتوفيره منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وفرص عمل لشريحة كبيرة من العاملين بلغت خلال عام 1999 حوالي 30 مليون فرصة عمل، فضلاً عما يسهم به هذا القطاع في إجمالي الصادرات وما ينتجه من سلع يستخدم بعضها كمدخلات أساسية للعديد من الصناعات التحويلية.

يقدر الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 1999 بحوالي 79.2 مليار دولار أي بتراجع يبلغ حوالي 2.7 في المائة عن العام السابق، مقابل زيادة بلغت في المتوسط حوالي 3.4 في المائة خلال عقد التسعينات كما يتضح من الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)
الناتج الزراعي العربي
1990 و1998 و1999

(مليار دولار)

البيان	1990	1998	1999	معدل النمو السنوي (%) 1999-1990	معدل النمو (%) 1999-1998
الناتج المحلي الإجمالي	477.1	587.6	621.8	3.0	5.8
الناتج الزراعي	58.5	81.4	79.2	3.4	2.7-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	12.3	13.9	12.7		

المصدر: ملحق (1/3).

ويمثل الناتج الزراعي عام 1999 حوالي 12.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تكاد تكون مستقرة طيلة عقد التسعينيات، وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من دولة إلى أخرى. ووفقاً لتقديرات الناتج الزراعي لعام 1999، يتصدر السودان قائمة الدول العربية فيما يتعلق بأهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي حيث بلغت نسبته حوالي 37.4 في المائة، يليه العراق 32.7 في المائة، ثم سورية 24.0 في المائة، وموريتانيا 22.4 في المائة، وتراوحت نسبته في مصر والجزائر والمغرب وتونس بين 10.5 في المائة و 16.3 في المائة، وتنخفض تلك النسبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث الإمكانات الزراعية محدودة وتتراوح بين 0.4 في المائة في الكويت و6.6 في المائة في السعودية.

* ساهمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إعداد هذا الفصل.

وقد طرأ على الناتج الزراعي للدول العربية بعض التطورات خلال عام 1999 بالمقارنة مع العام السابق إذ سجل الناتج الزراعي زيادة ملحوظة في بعض الدول العربية منها مصر وتونس والعراق والسعودية ولبنان تراوحت بين 1.2 في المائة في العراق و7.3 في المائة في مصر. ويرجع هذا التحسن في الناتج إلى زيادة الرقعة الزراعية واستخدام التقانة المتقدمة، وإلى السياسات الزراعية التي طبقتها بعض الدول في إطار تحرير أسعار السلع وتخفيض الدعم الحكومي لتوجيه الإنتاج الزراعي وإعطاء التسهيلات للقطاع الخاص، وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في عدد آخر من الدول العربية مثل المغرب والجزائر والسودان وسورية وليبيا والأردن واليمن وموريتانيا بنسب تراوحت بين 1.9 في المائة في موريتانيا و31.8 في المائة في المغرب. ويعود هذا التراجع إلى الأحوال المناخية غير المواتية والجفاف وإلى التعديلات التي أدخلت على سياسات الدعم في القطاع.

وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية عام 1999 حوالي 300 دولار بالمقارنة مع 316 دولار عام 1998 أي بانخفاض قدره 5.1 في المائة. ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية إذ يتراوح بين حوالي 1203 [1] دولار في العراق و6 دولار في جيبوتي. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 387 دولار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحوالي 309 دولار في مجموعة الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة[2] ذات الكثافة السكانية العالية، وحوالي 177 دولار في الدول العربية الأخرى[3]، ويعود ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى انخفاض عدد السكان في هذه الدول، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية في الدول العربية

الأراضي

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1402 مليون هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، بينما تقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 1999 حوالي 71 مليون هكتار أي بزيادة تقدر بنحو 4.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويبين الملحق (2/3) أن مساحة الأراضي الزراعية المطرية عام 1999 قد انخفضت بنسبة 1.2 في المائة نظراً لقلة سقوط الأمطار وتذبذبها خلال العام المذكور. وقد تركز الانخفاض في عدد من الدول العربية الزراعية كالعراق (38 في المائة) واليمن (13 في المائة) وسورية (10 في المائة) والمغرب والجزائر (9 في المائة) لكل منهما. وبالمقابل زادت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في الزراعة المطرية في كل من الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر وموريتانيا وتراوحت هذه الزيادة بين 2.2 في المائة في تونس و38.7 في المائة في موريتانيا.

---

(1) يعتبر هذا الرقم مؤشراً لوضع القطاع الزراعي في العراق أكثر من كونه ممثلاً لوضعه الحقيقي لأنه يرتكز على سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار معطياً صورة أكثر تفاؤلاً عن الحقيقة.

(2) مصر، المغرب، تونس، الجزائر، سورية، العراق والسودان.

(3) الأردن، لبنان، ليبيا، اليمن، جيبوتي وموريتانيا.

وسجلت مساحة الأراضي الزراعية المروية عام 1999 زيادة قدرها 1.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا الوضع إلى محدودية الموارد المائية المتاحة للري المنتظم، وقد تركزت تلك الزيادة في عدد من الدول العربية مثل السودان والمغرب وتونس والجزائر والسعودية ومصر وتراوحت بين 1 في المائة و30.6 في المائة. بينما تراجعت مساحة الأراضي المروية في كل من العراق والصومال ولبنان واليمن وتراوح هذا الانخفاض بين 1 في المائة و5.9 في المائة.

وشهدت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة زيادة بنسبة 4.3 في المائة. ويتفاوت معدل الزيادة في تلك الأراضي من دولة إلى أخرى، إذ تراوحت بين 3.3 في المائة و 17.2 في المائة في تونس والسودان والعراق ومصر. وبالمقابل، سجلت تلك المساحات انخفاضاً في المغرب والإمارات والأردن بين أقل من 0.5 في المائة و8.1 في المائة في حين لم يطرأ أي تغيير على مساحة الأراضي الزراعية المستديمة عام 1999 في كل من ليبيا ولبنان وقطر والكويت. وبلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تركت دون استغلال (البور) خلال عام 1999 حوالي 19.3 مليون هكتار أي بزيادة نسبتها 17.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتعتبر هذه الأراضي البور هامة وتترك دون استغلال، إما لشح مياه الأمطار وقلة مياه الري أو لتركها لاكتساب القدرة على الإنتاج، وتمثل مساحتها في كل من السعودية والجزائر والعراق والمغرب حوالي 76 في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي البور في الدول العربية.

وتقدر مساحة الغابات في عام 1999 بحوالي 94 مليون هكتار أي نفس مساحتها في العام السابق تقريباً، إذ لم يطرأ أي تغير على مساحة الغابات في الدول العربية ذات الموارد الجيدة في الغابات كالسودان والصومال والمغرب (88 في المائة)، في حين طرأ بعض التحسن على المساحة في بعض الدول العربية ذات الموارد المحدودة من الغابات كسورية (2.9 في المائة) والجزائر (1.7 في المائة) وتونس (1.0 في المائة). وتقدر مساحة المراعي في عام 1999 بحوالي 349.5 مليون هكتار أي بزيادة طفيفة تقدر بنحو واحد في المائة بالمقارنة مع عام 1998. وتمثل مساحة المراعي في كل من السعودية والصومال والسودان والجزائر حوالي 83 في المائة من المساحة الإجمالية في الدول العربية. ويرتبط أي تطور في مساحة المراعي بالأحوال المطرية وتقلباتها وعوامل التدهور التي تواجهها تلك المراعي بالإضافة إلى حجم ومستوى جهود الصيانة وإعادة التأهيل والتنمية الموجهة لها.

ويتبين مما سبق أن الموارد الطبيعية المستغلة في الزراعة في الدول العربية تتسم بالثبات النسبي، وأن الجهود التي تبذلها تلك الدول لزيادة استغلال مساحات الأراضي الزراعية تحكمها محدودية تلك الموارد في بعض الدول من جهة والظروف المناخية من جهة أخرى، وأن آفاق التوسع وزيادة تلك الموارد بدرجة مهمة يقتصر على عدد محدود من الدول العربية، الملحق (2/3).

المياه

يقع حوالي 80 في المائة من أراضى الدول العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، ويتسم سقوط الأمطار فيها بالتذبذب على مدار السنة وبالتغيرات من سنة إلى أخرى، وبضعف فعالية الأمطار حيث يصل الفاقد منها عن طريق التبخر إلى حوالي 80 في المائة. ويمثل الوطن العربي حوالي 10.2 في المائة من مساحة العالم و5 في المائة من سكانه إلا أن موارده المائية تمثل ما يقرب من 0.5 في المائة من المياه العالمية المتجددة. ويعتبر الوطن العربي الأفقر ماءاً بالمقارنة مع باقي المناطق الكبيرة في العالم إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 1000 م^3/سنوياً مقابل 5500 م^3/سنوياً في أفريقيا، و3500 م^3 سنوياً في آسيا و7700 م^3 سنوياً في العالم. وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها 500 م^3 / السنة، كما أن البعض الآخر يستنزف حالياً المياه الجوفية غير المتجددة. أما الصورة المستقبلية فهي اشد حدة إذ يقدر أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى 600 م^3 وستصبح 13 دولة عربية تحت خط الفقر المائي. يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل حوالي 50 في المائة من المياه المتاحة، وذلك مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجلة والفرات.

وتقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالي 265 مليار م^3 في السنة، ويستخدم منها حوالي 180 مليار م^3 (70 في المائة من الموارد المتاحة). وبالنسبة للمياه غير المستغلة فمعظمها هامشية ويتطلب استغلالها استثمارات كبيرة نظراً لبعدها عن مناطق الاستهلاك. ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد حيث يستحوذ على حوالي 88 في المائة منها، يليه الاستخدامات المنزلية 7 في المائة، ثم الاستخدامات الصناعية 5 في المائة. وتتكون معظم المياه المستخدمة في الدول العربية من مياه الأنهار الواردة بالانسياب الطبيعي من خارج الحدود العربية (النيل ودجلة والفرات)، ومن المياه الجوفية والسطحية. وهذا يعني أن تنمية الموارد التقليدية لتغطية العجز في تلبية الطلب المتنامي على المياه في العقود القادمة سوف يكون محدوداً. وهو ما يؤكد على أن أزمة المياه سوف تزداد حدة أكثر فأكثر في العقود القادمة ما لم تتخذ الدول العربية خطوات جادة في مجال تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها، واستخدام التقانة الحديثة للحد من هذه الأزمة.

وتشكل المياه العنصر الأساسي المحدد للتوسع في الزراعة المروية، إذ لا يزرع من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة سوى ثلثها، وذلك بسبب قلة الأمطار التي لا تتعدى 100 مم على حوالي 70 في المائة من الأراضي العربية، وبسبب محدودية المياه المتاحة للري. ويعتبر إنتاج محاصيل الزراعة المطرية متدنياً ويتأثر بالظروف المناخية السائدة وتقلباتها وخاصة كمية الأمطار وتقلباتها السنوية. ورغم أن المساحات المروية لا تتعدى 11 مليون هكتار (15 في المائة من المساحة المزروعة)، إلا أنها تساهم بحوالي 70 في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي.

وقد تطلب التوسع في الري في السنوات السابقة استثمار معظم المصادر المائية سهلة المنال، مثل الأنهار والمياه الجوفية غير العميقة، وشكلت بذلك التنمية الزراعية في معظم الدول العربية عبئاً كبيراً على الموارد المائية والأرضية. وقد أدى النمو السكاني والتقلبات المناخية المتلاحقة إلى الإخلال في التوازن بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث

امتدت الزراعة إلى المناطق الهامشية[4] واختل النظام الرعوي، مما أدى إلى تدهور التربة وتعريتها واتساع التصحر. كما أدى قلة المياه نتيجة هدرها إلى قطع الأشجار والغابات للأغراض الزراعية والطاقة وإلى فقدان خصوبة الأرض وانجرافها وتدهورها. ويتصف استخدام المياه في الري عموماً بكفاءة متدنية لا تتعدى 50-60 في المائة. كما أدى الضخ الجائر إلى ظهور مشاكل الملوحة الناشئة عن انخفاض منسوب المياه الجوفية وتداخل مياه البحر في بعض الخزانات الجوفية.

ويعود انخفاض كفاءة استخدام المياه في معظم الدول العربية إلى الري السطحي التقليدي الذي يشمل 90 في المائة من الأراضي المروية في الدول العربية، وكذلك إلى تدني مستوى التشغيل والصيانة لمنشآت الري. وقد طبقت بعض الدول العربية أنظمة الري بالتنقيط والرش التي تتصف بكفاءة عالية، كما قام البعض الآخر بتحسين نظام الري السطحي إلا أن ذلك يعد محدوداً. وتقدر الدراسات أن تحسين كفاءة الاستخدام لمستوى معقول (70 في المائة) يمكن أن يوفر حوالي 40 مليار م^3 من المياه في السنة، أي حوالي ربع الكمية المستخدمة في الري.

أما بالنسبة لمياه الشرب فيتسم استهلاكها في الدول العربية بالتبذير حيث يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي في بعض دول الخليج حوالي 600 لتر في اليوم ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم. وتلعب تعرفة المياه المدعومة في الدول العربية دوراً كبيراً في هذا التبذير. كما أن شبكات المياه تعاني من سوء الصيانة والكفاءة المتدنية التي تتراوح بين 50 و60 في المائة.

ويتوقع أن لا تواجه إمدادات المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية أزمة حقيقية في المستقبل بسبب قلة موارد المياه، إذ تستهلك حوالي 12 في المائة من مجموع الاستخدامات، كما أن المستهلكين قد يمكنهم سداد أسعار المياه المرتفعة التي يمكن جلبها من مسافات بعيدة أو إنتاجها من تحلية مياه البحر. أما الزراعة فسوف تكون مركز ثقل الأزمة المائية في المستقبل.

وبتقدير الزيادة المحتملة في عدد السكان وما يقترن بها من زيادة في الطلب على مياه الشرب وعلى الغذاء في الدول العربية ومقارنتها بالموارد المائية المتاحة لتلبية هذه الأغراض تتضح أبعاد المشكلة. فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم الدول العربية لازالت الدول العربية تستورد حوالي 50 في المائة من غذائها (يتكون نصفه من الحبوب). ويقدر العجز المائي اللازم لإنتاج هذا الغذاء محلياً بنحو 50 مليار م^3 في السنة. وبما أن الزيادة في الموارد المائية المستغلة غير ممكنة فإنه من المتوقع أن يزيد العجز المائي في العقود القادمة – في شكل استيراد للغذاء - ليبلغ حوالي 310 مليار م^3 في السنة عام 2025، أي حوالي ضعف الكميات المستغلة حالياً في الزراعة. وبذلك يتبين أن ضخامة العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية مستقبلاً سوف يشكل المحور الحقيقي لأزمة المياه.

(4) هي المناطق التي لا تستغل بسبب قلة هطول الأمطار، وتستخدم للمراعي لأنها ضعيفة، وزراعتها تؤثر سلباً على التربة، وتعريها، وتزيد من مساحات التصحر.

ويمكن للدول العربية أن تخفف من حدة هذه الأزمة من خلال رفع كفاءة شبكات الري وترشيد استخدام المياه وخاصة في الزراعة، وكذلك من خلال إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في مجال الزراعة، واستخدام مياه التحلية لتلبية احتياجات مياه الشرب. والعمل على تثبيت حقوق الدول العربية في مياه الأنهر المشتركة مع الدول المجاورة في إطار اتفاقيات دولية أو ثنائية.

وهناك جانب آخر له أهمية بالغة في معالجة أزمة المياه، وهو الجانب الاقتصادي للمياه كأحد الحلول الناجعة لتحسين كفاءة استخدام المياه ومردودها الاقتصادي بما في ذلك تخلي الدول العربية عن إنتاج المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه والتوجه نحو المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك أقل كمية ممكنة من المياه. كما سيفرض هذا الوضع الجديد على الزراعة العربية القيام ببعض التعديلات على السياسات المعتمدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الإنتاج الزراعي

شهد الإنتاج الزراعي في الدول العربية عام 1999 انخفاضاً بنسبة 0.8 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2.3 في المائة، وقد انخفضت المساحة المحصولية للحبوب، التي تمثل مساحتها حوالي 75 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية، بنسبة تبلغ حوالي 3.9 في المائة، ويرجع هذا الانخفاض إلى الظروف المناخية غير المواتية حيث انخفض معدل سقوط الأمطار وساد الجفاف في عدد من الدول العربية الرئيسة المنتجة للمحاصيل المطرية.

وتدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية كما هو مبين في الجدول رقم (2) أنها قد سجلت انخفاضاً خلال عام 1999 بالمقارنة مع العام السابق إذ انخفض إنتاج القمح بنسبة 7.1 في المائة نظراً لتراجع المساحة المحصولية بنسبة 8.8 في المائة كان معظمها في المغرب وسورية نظراً للجفاف الذي تعرضت له تلك الدول العربية، كما سجل إنتاج الشعير، الذي يزرع في المناطق الهامشية الحدية، انخفاضاً بنسبة 4.1 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 13.3 في المائة. وشهدت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة إذ انخفض إنتاج الذرة الشامية بنسبة 5.3 في المائة نظراً لانخفاض مستويات الغلة بنسبة 5.7 في المائة، وارتفع إنتاج الأرز بنسبة 19.4 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 18.3 في المائة كان معظمها في مصر.

وسجل إنتاج البذور الزيتية عام 1999، والتي تمثل حوالي 8.3 في المائة من المساحة المحصولية في الدول العربية زيادة بنسبة 25.3 في المائة نظراً لتحسن الغلة بنسبة 16.3 في المائة والمساحة بنسبة 7.8 في المائة، ويتركز الإنتاج العربي من البذور الزيتية في كل من سورية ومصر والسودان حيث يمثل إنتاج هذه الدول حوالي 85 في المائة من إنتاج الدول العربية. وسجل إنتاج البقول تراجعاً بنسبة 5.5 في المائة نظراً لتدهور الغلة بنسبة 4.7 في المائة كان معظمها في مصر وسورية والمغرب.

وشهدت المحاصيل السكرية عام 1999، التي تحتل حوالي 12 في المائة من المساحة المحصولية في الدول العربية، تطورات متباينة إذ انخفض إنتاجها بنسبة 2.9 في المائة نظراً لتراجع المساحة المحصولية والغلة بنسبة 2 في المائة و1 في المائة على التوالي، وقد نجم هذا عن سياسات عدم التوسع في المساحات المحصولية المخصصة لزراعة المحاصيل في كل من مصر والسودان بسبب قلة الموارد المائية، والذي يمثل إنتاجهما حوالي 94 في المائة من إنتاج الدول العربية.

أما مجموعة الخضار فقد حقق إنتاجها زيادة طفيفة أقل من واحد في المائة نظراً لبقاء المساحة المحصولية بنفس المستوى الذي كانت عليه في العام السابق. وبالرغم من زيادة المساحة المحصولية للفواكه بنسبة 1.6 في المائة فقد تراجع الإنتاج بنسبة ضئيلة تقدر بحوالي 0.4 في المائة من جراء انخفاض الغلة بنسبة 2 في المائة نظراً للجفاف وموجات الصقيع المتأخر التي اجتاحت بعض الدول العربية المنتجة الرئيسة للفواكه مثل مصر والمغرب وسورية والعراق، ملحق (3/3).

جدول رقم (2)
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي عام 1999

(نسب مئوية)

	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة		الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	0.4-	3.9-	3.6	الخضار	0.5	-	0.6
القمح	7.1-	8.8-	1.8	الفواكه	0.4-	1.6	2.0-
الدرنيات	2.1	0.2-	2.4	الألياف	8.1	2.3	5.6
بقوليات	5.5-	0.7-	4.7-	المحاصيل السكرية	2.9-	2.0 -	1.0-
البذور الزيتية	25.3	7.8	16.3				

المصدر: ملحق (3/3).

ويتبين مما سبق أن نسب الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية قد نتجت عن تحسن الغلة في إطار الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية في مجال استخدام التقانات الإنتاجية الحديثة واتباع الحزم التقنية الزراعية المتكاملة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من إرشاد وبحوث تطبيقية. ويوضح الشكل (1) تطور الإنتاج الزراعي في الدول العربية خلال الأعوام 1990، 1995، 1999.

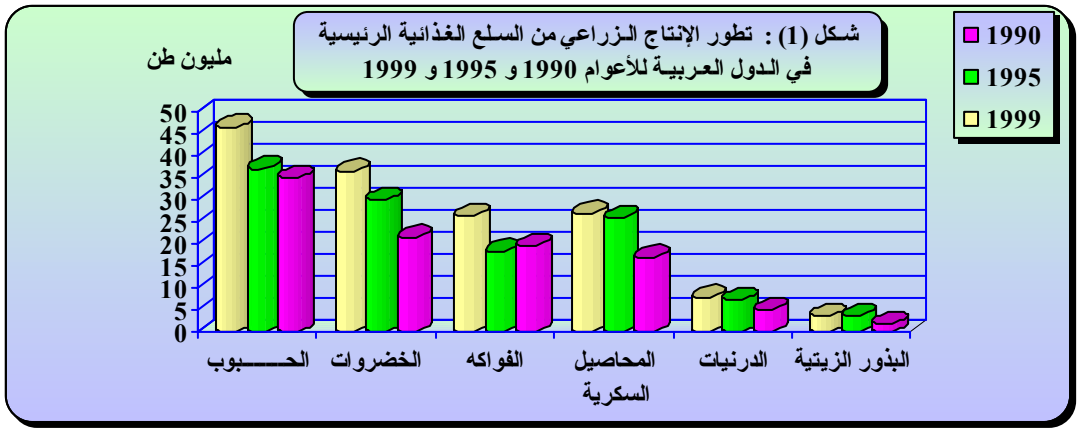

إن زيادة الإنتاج الزراعي يعتبر المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الزراعية العربية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوسع الرأسي في الزراعة المطرية، والتوسع في تطبيق وسائل الري الحديثة لزيادة كفاءة استخدام مياه الري وترشيدها،

والتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية، ودعم برامج التطور التقاني وزيادة كفاءة أداء البحوث الزراعية والخدمات الزراعية المساندة، إضافة إلى التوسع في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة لتحرير الأسعار وتطوير أساليب مناسبة للتسويق لتشجيع المنتجين، ومنح التسهيلات للقطاع الخاص في مجالي الإنتاج والتسويق، ومكافحة التصحر، ودراسة الموارد المائية غير المتجددة، والاهتمام بالمشروعات التي تستهدف الاستفادة من مصادر المياه المتجددة وتقليل الهدر والفاقد منها من خلال بناء السدود ومشروعات حصاد المياه والري التكميلي.

الإنتاجية الزراعية

تعكس الإنتاجية مستوى متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية، والتي تتسم بالتباين الشديد من دولة إلى أخرى. ولعل نمط الزراعة السائد من مطرية أو مروية هو العامل الرئيسي وراء ذلك التفاوت. وهنالك اختلافات كبيرة في معدلات الإنتاجية بين الدول العربية نظراً للتفاوت في مستوى المعرفة الفنية والأساليب الزراعية والحزمة التقنية المطبقة، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط إنتاجية الهكتار من القمح في الدول العربية عام 1999 حوالي 1.8 طن، مقابل 2.5 طن على المستوى العالمي. وتزداد حدة التباين في الإنتاجية عند مقارنة الدول العربية ببعضها البعض.

وبالرغم من الانخفاض الواضح لمعدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية العربية بالمقارنة مع الدول النامية ذات الظروف المناخية والبيئة المشابهة، إلا أن هناك مؤشرات تعكس بعض التطورات الإيجابية في هذه المعدلات خلال عامي 1998 و 1999 كما سبق ذكره، إذ سجلت الإنتاجية لمجموعة الحبوب زيادة بنسبة 3.6 في المائة والدرنيات بنسبة 2.4 في المائة والبذور الزيتية بنسبة 16.3 في المائة والألياف بنسبة 5.6 في المائة. وبالمقابل شهدت تلك الإنتاجية تطورات سلبية في مجموعة الفواكه بنسبة 2 في المائة والبقوليات بنسبة 4.7 في المائة والشمندر بنسبة 2.4 في المائة. وبمقارنة الإنتاجية خلال عام 1999 بمتوسط الفترة 1991-1995 حيث يضعف تأثير التغيرات المناخية، يتبين أن الإنتاجية قد سجلت تطورات إيجابية لمختلف المجموعات المحصولية حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 8.8 في المائة لمجموعة الحبوب و33 في المائة للدرنيات و6.9 في المائة للشمندر و11.3 في المائة في قصب السكر و22.9 في المائة للبقوليات و1.9 في المائة للخضروات و4.9 في المائة للألياف. ولعل هذا التحسن في الإنتاجية ناتج عن التوسع في استخدام تقنيات زراعية متكاملة كاستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للأمراض والتي تتلاءم مع الظروف البيئية والمناخية، بالإضافة إلى تطوير عمليات زراعة المحاصيل من تسوية الأرض وتجهيز التربة ومكافحة الحشرات والآفات والزراعة في الأوقات المحددة إلى جانب استخدام وسائل الري الحديثة والتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية إذ بلغت حصة الهكتار من الأسمدة الأزوتية في الدول العربية 50 كجم مقابل 56 كجم في أمريكا الشمالية. ويمثل استهلاك الدول العربية من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية حوالي 60 في المائة و20 في المائة من الاستهلاك العالمي، الملحق (3/3).

الإنتاج الحيواني

شهد الإنتاج الحيواني في عام 1999 زيادة بنسبة 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 1998، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 2.5 في المائة والأغنام بنسبة 2.4 في المائة، وتتركز تلك الأعداد في عدد محدود من الدول العربية مثل السودان ومصر والمغرب وسورية والسعودية والصومال وموريتانيا. وتختلف الأساليب والمستوى التقني لتربية الثروة الحيوانية في الدول العربية. إذ يغلب النمط التقليدي في تربية المواشي في الدول العربية ذات الموارد الحيوانية الجيدة حيث يعتمد في تغذية القطعان على المراعي الطبيعية والتي هي عرضة للتدهور المستمر بسبب ظروف الجفاف والرعي الجائر، في حين تستخدم أساليب التربية الحديثة في عدد محدود من الدول العربية والتي تمتلك أعداداً محدودة وصغيرة نسبياً. وبمتابعة تطور الإنتاج من مختلف المنتجات الحيوانية خلال عام 1999 بالمقارنة مع عام 1998 يتبين أن معدلات تطور الإنتاج قد اتجهت نحو الزيادة في اللحوم بنسبة 3.6 في المائة إذ سجل إنتاج اللحوم الحمراء زيادة بنسبة 4.2 في المائة واللحوم البيضاء بنسبة 2.6 في المائة والألبان بنسبة 3.2 في المائة، فيما سجل إنتاج البيض تراجعاً بنسبة 7.2 في المائة. ويحتل السودان المركز الأول في قائمة الدول العربية المنتجة للحوم الحمراء إذ يمثل إنتاجه حوالي 44 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، الملحق (4/3).

وبالرغم من الأعداد الكبيرة للثروة الحيوانية في الدول العربية، إلا أن مستويات إنتاجها تعتبر متواضعة وهي غير قادرة على تلبية الطلب العربي على تلك المنتجات نظراً لضعف الأساليب المستخدمة في تربيتها وتصنيع منتجاتها. وما من شك فإن تطوير موارد الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي في الدول العربية يتطلب تحسين الظروف البيئية للقطعان وتحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب وإكثار الأصناف ذات المردودية العالية التي تتحمل الظروف البيئية المحلية والتوسع في إقامة المشاريع الحديثة التي تستخدم أحدث التقنيات العلمية في التربية والانتاج والتصنيع والاهتمام بالمراعي الطبيعية وتنظيم استغلالها وحمايتها من التدهور واستنزاف وتطوير الخدمات الإرشادية والبحوث في مجال الإنتاج والصحة الحيوانية، وتحسين وسائل تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة، وتدريب وتأهيل الكوادر في مجالات التقانة المرتبطة بالإنتاج والصحة الحيوانية وتطبيق أسلوب الحقول الإرشادية لتشجيع المنتجين على تبني التقانة الإنتاجية الحديثة في حقول المزارعين، وتوطين مربي المواشي في المناطق التي تتوفر فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية.

الإنتاج السمكي

يحقق إنتاج قطاع الأسماك فائضاً للتصدير نظراً لتعدد المصادر التي تمتلكها الدول العربية. إذ تتوفر مصادر الثروة البحرية من السواحل العربية التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كيلومتر ومن الأنهار العذبة التي يبلغ طولها بحوالي 16.6 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى الخزانات والسدود التي تقدر مساحتها حوالي 2.4 مليون هكتار والمستنقعات التي تغطي حوالي 6.9 مليون هكتار. ويقدر إنتاج الأسماك في الدول العربية عام 1999 بحوالي 2.6 مليون طن أي بمعدل زيادة

تقدر بنحو 6.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 45 في المائة من الإمكانات الإنتاجية للدول العربية.

ويتفاوت إنتاج الأسماك بين الدول العربية المنتجة، ففي عام 1999 بلغ إنتاج الدول ذات الإمكانات الإنتاجية المرتفعة (المغرب وموريتانيا ومصر) حوالي 71 في المائة من إنتاج الدول العربية مجتمعة، أما الدول العربية التي تمتلك طاقات إنتاجية مرتفعة وكان إنتاجها متوسطاً (عُمان، الإمارات، تونس، الجزائر، اليمن) فقد بلغ إنتاجها حوالي 13.4 في المائة من إنتاج الدول العربية. وبلغ إنتاج الدول العربية ذات الإمكانات الإنتاجية المتوسطة (السعودية، السودان، والعراق) حوالي 5.7 في المائة. وتضم المجموعة الأخيرة باقي الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات الإنتاجية الضعيفة إذ يتراوح إنتاجها بين أقل من 400 طن و16 ألف طن. ويوضح الملحق (5/3) تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة 1990-1999. وبالرغم من زيادة مجمل الإنتاج السمكي العربي إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في بعض الدول العربية خلال عام 1999 بالمقارنة مع عام 1998 إذ انخفض الإنتاج في اليمن بنسبة 10.4 في المائة وفي مصر بنسبة 5.6 في المائة و في تونس بنسبة 3.7 في المائة وفي الكويت بنسبة 24.3 في المائة و في قطر بنسبة 15.1 في المائة. وبالمقابل حقق الإنتاج السمكي زيادة في بعض الدول مثل المغرب 12.2 في المائة وموريتانيا 20.4 في المائة وعمان 11.6 في المائة ولبنان 8.2 في المائة والعراق 12.5 في المائة والجزائر 9.7 في المائة والسودان 10.9 في المائة ولم يظهر الإنتاج في ليبيا تغيراً يذكر في عام 1999 مقارنة بعام 1998.

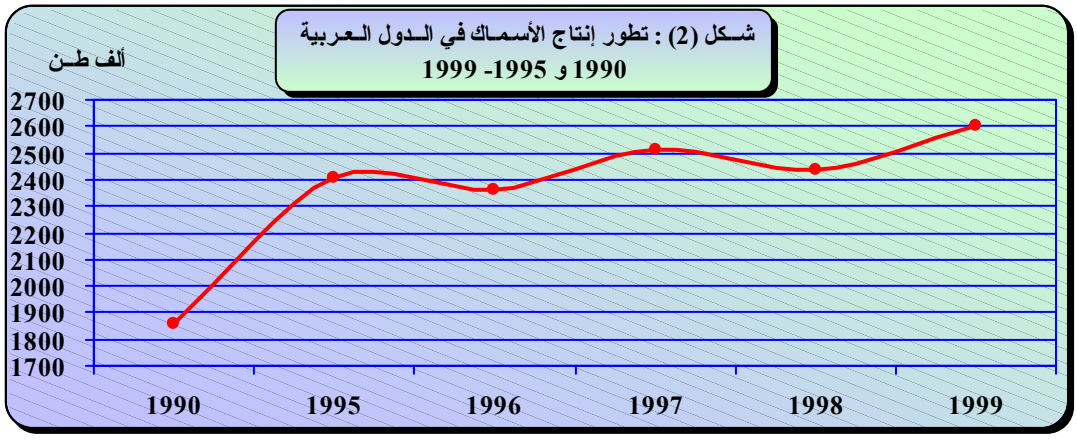

ويرجع ضعف الإنتاج السمكي في الدول العربية بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية للشواطئ والأنهار العربية إلى عدد من المعوقات من أهمها بدائية أساليب الصيد نظراً للظروف المعيشية والاجتماعية للصيادين وضعف قدراتهم المالية على اقتناء وسائل الصيد الحديثة، وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة. وتتمثل أهم مجالات تطوير الإنتاج السمكي في تشجيع الاستثمار لإقامة مشاريع الصيد ومشاريع الاستزراع السمكي، وكذلك تطوير محطات البحوث لإجراء البحوث التطبيقية المتقدمة المرتبطة بتعديل التركيب النوعي للمخزون

لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية وتتكيف مع الظروف البيئية والمناخية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد وتدريبها على التقانات الحديثة المرتبطة بنظم تربية وصيد الأسماك، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية للاستفادة من الإمكانات المتاحة واستصدار القوانين الخاصة بحماية المخزون السمكي.

الصادرات والواردات الزراعية

شهدت قيمة الصادرات الزراعية في عام 1998 تراجعاً ملحوظاً بلغ 10.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية والقيود التي تفرضها بعض الدول المستوردة على تلك السلع. إذ انخفضت قيمة الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية ذات الإمكانات التصديرية مثل مصر بنسبة 42.6 في المائة والمغرب بنسبة 23.6 في المائة وسورية بنسبة 12.6 في المائة والسعودية بنسبة 12 في المائة وتونس بنسبة 2.1 في المائة.

وسجلت الواردات الزراعية عام 1998 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة واحد في المائة بالمقارنة مع العام السابق، نظراً لانخفاض قيمة واردات بعض الدول العربية المستوردة الرئيسة كالسعودية بنسبة 1.8 في المائة ومصر بنسبة 7.8 في المائة والمغرب بنسبة 11.1 في المائة. وبالمقابل حققت قيمة الواردات الزراعية في بعض الدول العربية الأخرى مثل ليبيا وعُمان والعراق والجزائر وتونس والبحرين والإمارات زيادة تراوحت بين 1.7 في المائة في تونس و41.9 في المائة في ليبيا. وبالنظر لتراجع قيمة الصادرات الزراعية بمعدل أكبر من معدل النمو في قيمة الواردات الزراعية فقد أسفر ذلك عن تراجع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 26.9 في المائة إلى 23.7 في المائة مما أدى إلى ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي من 20.4 مليار دولار في عام 1997 إلى 21.6 مليار دولار في عام 1998. ومثلت الواردات الزراعية في ذلك العام حوالي 18 في المائة من قيمة الواردات العربية الكلية ومثلت الصادرات الزراعية حوالي 20 في المائة من قيمة الصادرات العربية الكلية، الملحق(6/3) والشكل رقم (3).

وقد تفاوت العجز في الميزان التجاري الزراعي من دولة لأخرى، إذ بلغ أقصاه في السعودية 4.2 مليار دولار، يليها الجزائر 3 مليار دولار، ثم مصر 2.5 مليار دولار، وليبيا 2.2 مليار دولار. وبلغ صافي قيمة الواردات الزراعية العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1998 حوالي 8.6 مليار دولار أي ما نسبته 39.8 في المائة من إجمالي قيمة واردات هذه الدول. وبلغ متوسط نصيب الفرد من تلك الواردات حوالي 301 دولار. وتراوح متوسط نصيب الفرد في الدول العربية الأخرى (باستثناء السودان) بين 3 دولار في سورية و435 دولار في ليبيا.

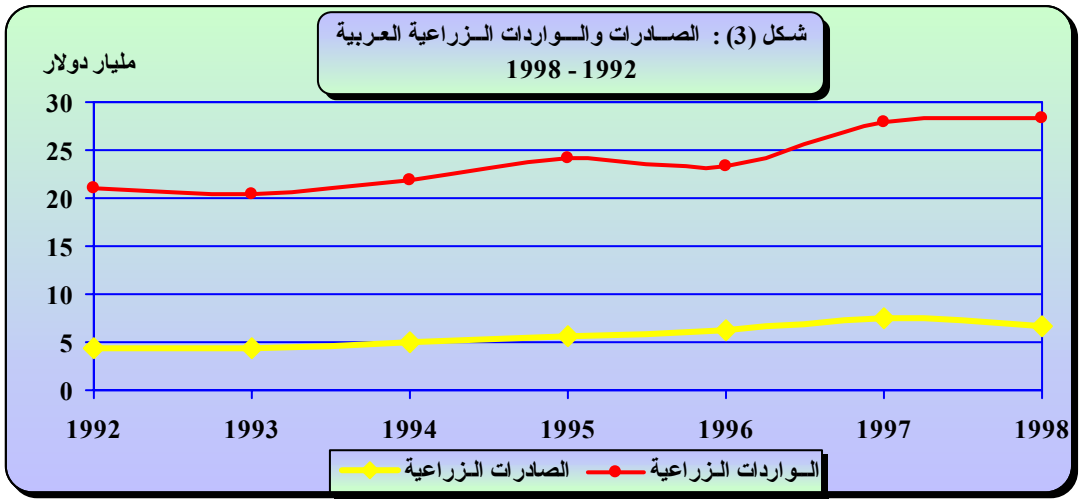

الواردات من السلع الغذائية الرئيسة

بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسة خلال عام 1998 حوالي 20 مليار دولار أي بزيادة قدرها حوالي 1.4 في المائة من حيث القيمة و3.5 في المائة من حيث الكمية بالمقارنة مع عام 1997.

وتتبوأ مجموعة الحبوب والدقيق مركز الصدارة في قائمة الواردات من السلع الغذائية المستوردة عام 1998، إذ تمثل حوالي 33.6 في المائة من القيمة الإجمالية لها. وقد زادت الكميات المستوردة منها كما هو مبين في الجدول رقم (3) في عام 1998 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 7.8 في المائة في حين سجلت التكاليف زيادة طفيفة بلغت 0.2 في المائة ويعود ذلك إلى استمرار انخفاض أسعار الحبوب نسبياً في الأسواق العالمية.

جدول رقم (3)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
1997 و1998

	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة
الحبوب	7.8	0.2	الفواكه	8.4-	8.6
سكر خام	14.7-	10.4-	أبقار	14.9	14.0
بقوليات	6.3-	5.5	أغنام	10.3-	0.9
بذور زيتية	1.1-	10.1-	لحوم	6.4	0.7
زيوت نباتية	7.1	13.9	ألبان	0.1-	1.0
			بيض	11.5	19.8

المصدر: الملحق 7/3.

ويعتبر القمح السلعة الأساسية في قائمة الحبوب المستوردة إذ يمثل حوالي 45 في المائة من قيمتها. وقد شهدت الواردات منه عام 1998 ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة من حيث الكمية وانخفاضاً بنسبة 5.2 في المائة من حيث القيمة.

وسجلت مجموعة الألبان، التي تأتي في المركز الثاني في قائمة الواردات الزراعية العربية، زيادة بنسبة واحد في المائة من حيث القيمة، بينما بقيت الكمية المستوردة بنفس الحجم الذي كانت عليه في العام السابق تقريباً. وبلغت قيمة واردات مصر والجزائر والسعودية حوالي نصف قيمة واردات الدول العربية الإجمالية. وحققت مجموعة الزيوت النباتية التي تحتل الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية زيادة بلغت 13.9 في المائة من حيث القيمة و7.1 في المائة من حيث الكمية. وتمثل واردات مصر والسعودية حوالي 35 في المائة من واردات الدول العربية من الزيوت.

أما اللحوم فقد احتلت المركز الرابع في قائمة الواردات الغذائية العربية حيث بلغت الواردات منها عام 1998 حوالي 1682 مليون دولار أي بزيادة بلغت 6.4 في المائة من حيث الكمية وأقل من 1 في المائة من حيث القيمة. وقد انخفضت الواردات من اللحوم الحمراء عام 1998 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 5 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 3.5 في المائة من حيث القيمة نظراً للتوسع في إقامة مشاريع تربية المواشي في الدول العربية. وبلغت واردات السعودية ومصر والإمارات حوالي ثلث قيمة الواردات العربية من اللحوم.

وبلغت الواردات من الخضار والفواكه عام 1998 حوالي 1668 مليون دولار أي حوالي 8.4 في المائة من قيمة الواردات الغذائية العربية، وسجلت الواردات منها انخفاضاً بنسبة 1 في المائة من حيث الكمية وزيادة بنسبة 4.7 في المائة من حيث القيمة.
وسجلت الواردات من السكر الخام انخفاضاً من حيث الكمية والقيمة بلغت 14.7 في المائة و10.4 في المائة على التوالي. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السكر في الأسواق العالمية وزيادة الإنتاج بنسبة 12.5 في المائة كان معظمها في السودان ومصر.

وشهدت الواردات العربية في المجموعات الأخرى تطورات متباينة إذ سجلت الأبقار والأغنام انخفاضاً بنسبة 9.4 في المائة من حيث الأعداد وزيادة بنسبة 6.5 في المائة من حيث القيمة. وبالمقابل سجلت الواردات من البذور الزيتية انخفاضاً بنسبة 1.1 في المائة من حيث الكمية و10.1 في المائة من حيث القيمة، والبيض والأسماك زيادة بنسبة 11.5، 16.4 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 19.8، 22.1 في المائة من حيث القيمة على التوالي.

وبلغت واردات الدول العربية من الشاي والبن والتبغ والكاكاو عام 1998 حوالي 689 ألف طن وبقيمة 1663 مليون دولار بزيادة قدرها 8.8 في المائة من حيث الكمية وانخفاضاً بنسبة 2.3 في المائة من حيث القيمة، الملحق (7/3).

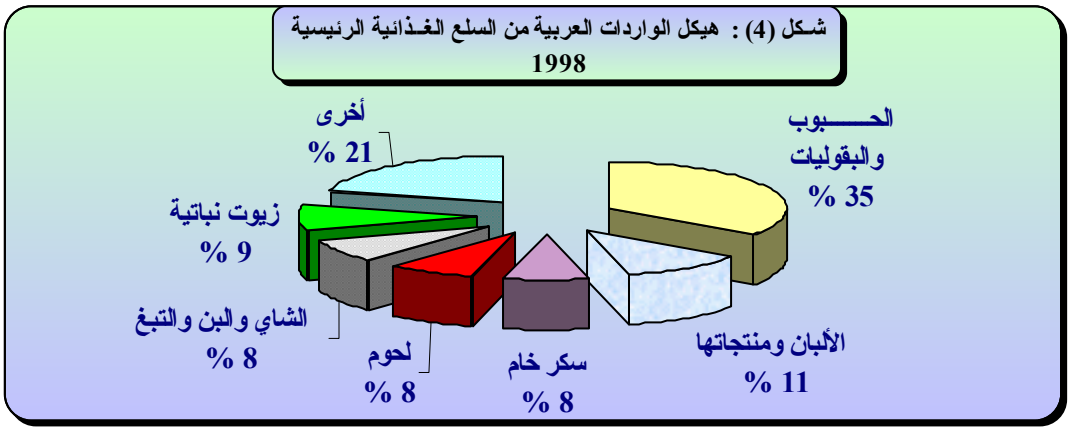

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسة

بلغت صادرات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسة عام 1998 حوالي 4.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره 8 في المائة من حيث الكمية و0.2 في المائة من حيث القيمة. وقد انخفضت الصادرات العربية من الحبوب عام 1998 بنسبة 29.5 في المائة من حيث الكمية و19.4 في المائة من حيث القيمة بالمقارنة مع العام السابق.

وسجلت صادرات بعض المجموعات السلعية خلال عام 1998 بالمقارنة مع عام 1997 تطورات متباينة إذ شهدت الصادرات من الفواكه، التي تمثل حوالي 15 في المائة من إجمالي صادرات السلع الغذائية في الدول العربية، انخفاضاً بنسبة 4.5 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 6.5 في المائة من حيث القيمة، والزيوت النباتية انخفاضاً بنسبة 14.5 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 27.4 في المائة من حيث القيمة، والألبان بنسبة 7.0 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 12.9 في المائة من حيث القيمة، والبقوليات انخفاضاً بنسبة 22.5 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 6.9 في المائة من حيث القيمة، والبطاطا بنسبة 9.1 في المائة من حيث الكمية و9.8 في المائة من حيث القيمة. وبالمقابل سجلت الصادرات من الخضار زيادة بنسبة 11.9 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 17 في المائة من حيث القيمة، والبذور الزيتية زيادة بنسبة 25.6 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 2.8 في المائة من حيث القيمة. والبيض زيادة بنسبة 10.5 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 9.5 في المائة من حيث القيمة. وتتصدر الأسماك والفواكه والخضار والبذور الزيتية والزيوت النباتية والحبوب قائمة الصادرات الغذائية للدول العربية إذ بلغت قيمة الصادرات منها حوالي 3293 مليون دولار (68.4 في المائة).

الصادرات والواردات السمكية

تقدر الصادرات السمكية العربية في عام 1998 بحوالي 431 ألف طن وبعائد يقدر بنحو 966 مليون دولار أي بزيادة قدرها 4.2 في المائة من حيث الكمية و32.8 في المائة من حيث القيمة بالمقارنة مع العام السابق. ويعود هذا التحسن إلى زيادة قيمة الصادرات السمكية للمغرب بنسبة 116 في المائة وتونس بنسبة 19.4 في المائة نظراً لزيادة أسعار نوعية الأسماك المصدرة من هذين البلدين. وبالمقابل انخفضت الصادرات السمكية في عُمان بنسبة 23.8 في المائة وموريتانيا بنسبة 24.9 في المائة. وتمثل صادرات المغرب من الأسماك عام 1998 حوالي 56.2 في المائة من الصادرات السمكية الإجمالية للدول العربية، يليها تونس بنسبة 15.4 في المائة ثم موريتانيا بنسبة 13.9 في المائة. وتعتبر الدول الأوروبية المستورد الرئيسي لتلك الأسماك.

وتقدر الواردات السمكية العربية لعام 1998 بنحو 369 ألف طن وبقيمة 514 مليون دولار أي بزيادة قدرها 22.1 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 16.4 في المائة من حيث الكمية مقارنة مع عام 1997. وتتفاوت واردات الدول العربية من الأسماك إذ سجلت قيمة تلك الواردات عام 1998 زيادة في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسة مثل مصر وليبيا والسعودية وسورية، وتراوحت نسبة الزيادة بين خمسة أضعاف في ليبيا و5.4 في المائة في السعودية. بينما كانت تلك الزيادة تتراوح بين 2.1 في المائة و45.5 في المائة في الأردن والبحرين والجزائر والكويت وموريتانيا. وبالمقابل سجلت قيمة الواردات السمكية في العام المذكور تراجعاً في بعض الدول العربية المستوردة مثل الإمارات ولبنان وتونس وتراوح الانخفاض بين 9 في المائة في لبنان و29.2 في المائة في الإمارات. وسجلت تلك الواردات تراجعاً في الدول العربية الأخرى التي تستورد بكميات ضئيلة مثل السودان وقطر والمغرب واليمن وتراوح الانخفاض بين 66 في المائة في السودان و31 في المائة في المغرب، (الملحق 8/3). وتتصدر مصر والسعودية وليبيا الدول العربية المستوردة الرئيسة للأسماك حيث بلغت قيمة وارداتها السمكية في عام 1998 حوالي 295.3 مليون دولار أي حوالي 58 في المائة من إجمالي واردات الدول العربية من الأسماك. ويتميز التبادل التجاري بين الدول العربية بصغر الحجم إذ يتجه نحو 90 في المائة من صادرات الدول العربية المنتجة الرئيسة إلى الدول الأوروبية للحصول على أعلى عائد ولارتفاع تكلفة النقل إلى الدول العربية.

الفجوة الغذائية العربية

تقدر قيمة الفجوة الغذائية عام 1998 لأهم السلع الغذائية بنحو 13 مليار دولار أي بزيادة قدرها حوالي 3.2 في المائة

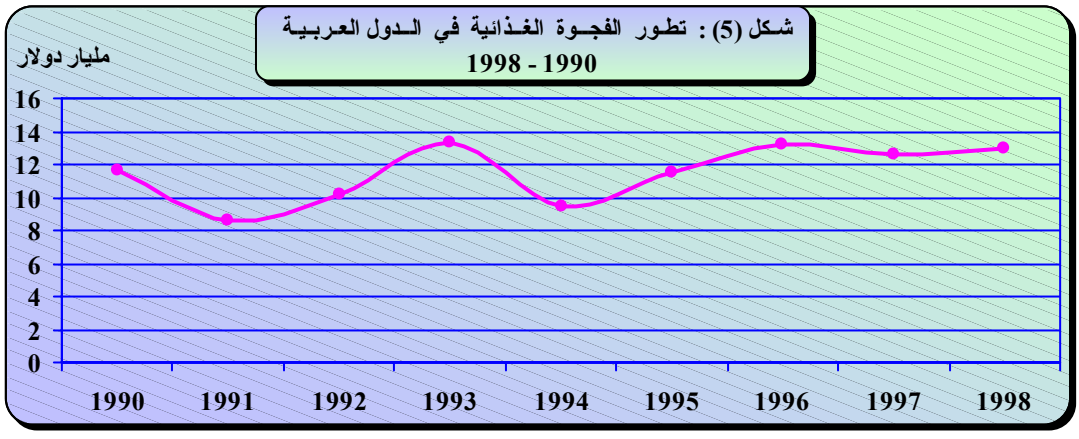

بالمقارنة مع العام الماضي، (الملحق 9/3) و(الشكل 5). ويغلب على قيمة الفجوة التذبذب من سنة إلى أخرى نظراً للتغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، إذ تواجه الدول العربية عجزاً في كافة السلع الغذائية باستثناء الأسماك والخضار والفواكه التي تقترب من مستويات الاكتفاء الذاتي. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب عام 1998 حوالي 48 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية للدول العربية، ويمثل القمح حوالي 56 في المائة من قيمة فجوة الحبوب ونحو 27 في المائة من القيمة الكلية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الغذائية الأخرى، إذ تمثل في الألبان حوالي 16 في المائة، وفي اللحوم 11.9 في المائة، وفي السكر 11.3 في المائة، وفي الزيوت 10.3 في المائة. وتراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام 1998 بالمقارنة مع عام 1997 بين أقل من واحد في المائة في اللحوم و84.3 في المائة في الفواكه، وبالمقابل انخفضت قيمة الفجوة في الخضار بنسبة 42.3 في المائة والسكر بنسبة 10.9 في المائة والأرز بنسبة 9.7 في المائة نظراً لزيادة الإنتاج من هذه السلع وانخفاض صافي الواردات منها.

وفيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي الغذائي فقد أدى تراجع التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ومعدل الطلب على السلع الزراعية إلى زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب من 54.9 في المائة إلى 56.7 في المائة والقمح من 50.7 في المائة إلى 51.5 في المائة والشعير من 38.1 في المائة إلى 49.6 في المائة والسكر من 29.1 في المائة إلى 34.5 في المائة والفواكه من 96.5 في المائة إلى 97.1 في المائة والألبان من 70.7 في المائة إلى 71.6 في الألبان. وبالمقابل، شهدت بعض السلع الغذائية تراجعاً في نسب الاكتفاء الذاتي نظراً لانخفاض الإنتاج وارتفاع صافي الواردات منها كالزيوت من 52 في المائة إلى 42.7 في المائة واللحوم من 84.4 في المائة إلى 83.6 في المائة.

السياسات الزراعية العربية

شهدت فترة الثمانينات وبداية التسعينات خطوات سريعة نحو زيادة درجة الخصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية (مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس). وتتمثل هذه السياسات في تقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية ومستلزماتها، وحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة وزارات الزراعة ومراكز البحوث والإرشاد، واقتصار دور الدولة في أغلب الأحيان على وضع الخطط والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية، ودعم مؤسسات البحث العلمي، وترشيد استخدام الموارد المائية والأرضية، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في المجال الزراعي والدخول في عمليات الاستثمار والانتاج والتسويق. وكان من آثار تلك السياسات ارتفاع الطاقة الإنتاجية للقطاع وزيادة معدل الإنتاجية الزراعية بواسطة تحسين أساليب تهيئة التربة واستخدام البذور المحسنة وتطويع التقانة في الإنتاج، كالري بالتنقيط والزراعة في المواعيد ومقاومة الآفات وإعطاء دور أكبر للجمعيات المحلية في الإنتاج مما ساهم في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن الغذائي ورفع المستوى المعيشي للعاملين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (4)
الرقم القياسي لأهم المؤشرات الاقتصادية
في الزراعة العربية خلال (1987- 1999)*

(في المائة)

المؤشرات	متوسط 1996-1992	متوسط 1999-1998
المساحة المحصولية	111	119
الغلة	116	124
الإنتاج الزراعي	111	134
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	129	134

* باعتبار الفترة (1989- 1991) كأساس (100 في المائة).
المصدر: حسابات الصندوق العربي.

وعلى سبيل المثال، فقد أسفرت سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي في مصر عن تحرير أنماط المحاصيل وأسعارها وإلغاء نظام التسليم الإجباري، وعن ربط المنتجين بالأسعار الدولية مما كان له أثر إيجابي على إنتاج بعض المحاصيل ذات العوائد النقدية المرتفعة كالقطن وقصب السكر حيث سجلت زيادة ملموسة في المساحات المزروعة وزيادة الغلة، مما أدى إلى زيادة دخول المزارعين وتحسين معيشتهم. وكذلك الشأن في سورية والمغرب حيث استجاب المزارعون للحافز السعري مما أدى إلى زيادة دخولهم. كما سعت بعض الدول العربية الأخرى إلى خلق بيئة مناسبة لتسويق الإنتاج الزراعي ومستلزماته وإقامة بعض الهياكل المختصة والتخلي عن سياسة التوريد والتسعير الإجباري والعمل بسياسة الأسعار الدنيا وتشجيع الإنتاج.

وأما في مجال سياسات التسويق الزراعي، فقد ركزت الدول العربية مجهوداتها على التصدير ودخول المنتجات العربية إلى أسواق جديدة مثل أوروبا الشرقية، وتطوير التجارة البينية لتصريف منتجات القطاع بشكل أكثر كفاءة لتحقيق الفوائد الاقتصادية للاستثمارات الكبيرة في الإنتاج الزراعي والغذائي، وهذا ما يعمل برنامج تمويل التجارة العربية[5] على الإسهام به من خلال خدمات التمويل والمعلومات التي يقدمها. وفي عام 1997 بلغت قيمة الصادرات العربية البينية للمواد الغذائية، حوالي 2340 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 15 في المائة من قيمة الصادرات البينية لنفس السنة.

وفي إطار مساندة المجهود الإنمائي للدول العربية، قامت صناديق التمويل العربية بتمويل البرامج والمشروعات الزراعية، من خلال تعزيز قدرات الإقراض لبنوك التسليف الزراعي العربي لتوفير قروض بشروط ميسرة لصغار المزارعين لتمكينهم من اقتناء مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية. وقد أسهمت هذه الجهود في رفع مستوى أداء مؤسسات الإقراض وتحسين

(5) أنشئ البرنامج في عام 1989 بهدف الإسهام في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، وذلك من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية للمصدرين والمستوردين العرب.

الظروف المعيشية لأكثر من مليون عائلة زراعية وتحديث طرق الإنتاج الزراعي. وبلغت قيمة التمويل الزراعي المقدم من صناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية خلال الفترة 1974-1999 حوالي 5.4 مليار دولار، أي بنسبة تبلغ حوالي 18.4 في المائة من قيمة التمويل المقدم لجميع القطاعات الاقتصادية في الدول العربية.

العلم والتقانة الحيوية (البيولوجيا) في الزراعة

يشهد العالم تطورات هامة في مجال استخدام العلم والبيولوجيا في الزراعة لتطوير التقانة واستخدام الأدوات الحديثة وابتكار الأساليب العلمية المختلفة لتطوير الإنتاج، وتحقيق معدلات عالية من الإنتاجية من خلال الهندسة الوراثية والتقانة الحيوية والتقانة الكيميائية.

ولقد أسهمت الدول العربية إسهاما واضحاً خلال السنوات الأخيرة في تخصيص الاستثمارات اللازمة لاستغلال التقانة العلمية وتنسيق البحوث الزراعية للاستفادة من المعارف المكتسبة لإحداث تقانة زراعية أصيلة، ثم العمل على تطويرها وتنميتها لمجابهة المشاكل والتحديات الزراعية في بيئات مختلفة وبمناهج تتفق مع الظروف المحلية لكل دولة من جهة وقدراتها على الاستثمار من جهة أخرى. كما أخذت الدول العربية تهتم بالبحث العلمي في المجالات الزراعية، وتحقق نتائج إيجابية في مجالها، مثال ذلك زيادة إنتاجية القمح في مصر والسعودية وسورية إلى مستويات تقارب بل تفوق إنتاجية القمح في بعض الدول الأوروبية.

وتركز البحوث الزراعية في الدول العربية في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد على التقانات الواعدة كالتقانة الحيوية التي تسمح بإنتاج الهجن والتقاوي المحسنة للحبوب وسلالة الدواجن ومصادر العلف ذي التكلفة المنخفضة والغنية بالبروتين، وكذلك الهندسة الوراثية التي تتيح دمج الخلايا وتزاوج الجينات ورسم خرائط مجموعات الجينات باستخدام البيولوجيا الجزئية إلى جانب استخدام نظم المعلومات الجغرافية لأغراض التنظيم والتحليل الإحصائي بحيث تسهل للباحثين دراسة التفاعلات الخاصة باستخدام الموارد الأرضية في المجالات المختلفة (الزراعة والغابات وصيد الأسماك).

وعلى الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها بعض الدول العربية والنتائج الطيبة التي حققتها في مجال البحوث الزراعية، فإن هذه البحوث لازالت تواجه بعض الاختلالات التي تجعلها في موقف القصور عن توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالقدر الكافي وعلى النحو المطلوب للمواطن العربي. وتشتمل هذه الاختلالات على ما يلي:

كثرة مراكز البحوث الزراعية في البلدان العربية، مما يولد صعوبة في تنسيق البحوث وربطها بصفة فعالة بمجالات التعليم والإرشاد والتدريب الزراعي.

- ضعف مساهمة القطاع الخاص في البحوث الزراعية.

- كثرة العاملين في مراكز البحوث من جهة والنقص الحاد في العناصر العلمية المؤهلة اللازمة من جهة أخرى لاستنباط الحزم التقانية المثلى التي تعمل على تكثيف الإنتاج وتخفيض التكلفة.
- ضعف المخصصات المالية ووسائل البحث المتاحة بالمقارنة مع الاستثمارات الضرورية لاستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في القطاع.
- هجرة العناصر المميزة من الباحثين العرب إلى الخارج لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وتظهر هذه الأمور مدى الجهد المطلوب من قبل الدول العربية للارتقاء بالبحوث الزراعية، وزيادة فاعليتها وتحفيزها على البحث والتطوير، وتخصيص الموارد اللازمة لها، وتحقيق تعاون بين الدول العربية في هذا المجال بما يساعد على تحقيق التكامل بين البرامج البحثية لمراكزها .

وعلى الرغم من الآثار السلبية المتوقعة على البيئة والعمالة من جراء تطبيق التقانات الحديثة في الزراعة، فإن هناك مجالات واسعة لاستخداماتها في الدول العربية لتكثيف الإنتاج وبلوغ مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى الأمن الغذائي، إذ أن الزيادة الحالية في المحاصيل الغذائية في هذه الدول ترجع أساساً إلى الزيادة في المساحات المزروعة في حين لم تمثل الزيادة في الإنتاج عن طريق التوسع الرأسي خلال عقد التسعينات سوى نسبة متواضعة تقدر بحوالي 15 في المائة.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(1990 و 1998 و 1999)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"			نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار"			مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	1990	1998	1999	90 - 1999	98 - 1999	1990	1998	1999	1990	1998	1999
مجموع الدول العربية	**58,517**	**81,372**	**79,187**	**3.4**	**2.7-**	**278**	**316**	**300**	**12.27**	**13.85**	**12.74**
الأ ر د ن	283	200	160	6.1-	19.7-	82	42	33	7.04	2.73	2.15
الإمـــارات	560	1,722	1,781	13.7	3.4	316	620	606	1.66	3.64	3.42
البحريـــن	37	57	59	5.2	1.9	74	89	88	0.80	0.93	0.88
تونـــــس	1,936	2,494	2,671	3.6	7.1	239	267	283	15.39	12.46	12.85
الجزائـــر	7,001	5,267	5,045	3.6-	4.2-	276	182	172	11.31	11.12	10.54
جيبوتـــي	10	4	4	10.3-	2.2	19	6	6	2.42	0.72	0.71
الســعودية	6,714	9,052	9,197	3.6	1.6	427	438	431	6.41	7.05	6.61
الســودان	6,787	4,889	4,320	4.9-	11.6-	290	166	142	30.28	38.88	37.36
ســورية	3,903	4,715	4,029	0.4	14.5-	322	302	250	28.09	29.39	23.95
العـــراق	14,839	26,495	26,822	6.8	1.2	821	1216	1203	19.80	33.31	32.74
عُمـــان	302	404	408	3.4	1.0	186	176	175	2.59	2.85	2.61
قطـــر	58	70	71	2.3	1.6	139	130	128	0.78	0.69	0.59
الكويـــت	162	116	117	3.5-	1.3	76	51	52	0.89	0.46	0.40
لبنـــان	237	1,262	1,288	20.7	2.0	93	371	365	8.44	7.80	7.81
ليبيـــا	1,811	3,759	3,362	7.1	10.6-	428	727	634	5.52	12.05	10.83
مصـــر	6,551	13,541	14,526	9.2	7.3	127	223	234	18.46	16.37	16.33
المغـــرب	4,571	5,903	4,028	1.4-	31.8-	187	205	137	17.70	16.61	11.46
موريتانـيا	271	214	210	2.8-	1.9-	137	86	82	26.50	21.80	22.44
اليمـــن	2,484	1,210	1,088	8.8-	10.0-	193	71	62	28.32	20.19	16.07

المصدر : الملاحق (3/2) و (4/2) و (7/2) ، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي

(1990-1999)

(ألف هكتار)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير 1999-98 (%)
أولاً : الأراضي المزروعة	57,585	59,516	61,499	63,058	66,108	67,301	67,232	68,852	68,083	70,968	4.24
أ- الأراضي الزراعية المستديمة	5,632	5,964	5,999	5,947	6,232	6,492	6,797	6,845	6,627	6,910	4.27
ب- الأراضي الزراعية الموسمية :	51,953	53,552	55,500	57,111	59,876	60,809	60,435	62,007	61,456	64,058	4.23
ب 1 - الزراعة المطرية	33,947	36,398	34,998	31,329	35,603	35,265	34,555	34,749	34,399	33,978	1.22-
ب2 - الزراعة المروية	7,476	8,114	11,104	10,701	10,438	10,280	10,575	11,789	10,665	10,779	1.07
ب3 - الأراضي المتروكة (بور)	10,530	9,040	9,398	15,081	13,835	15,264	15,305	15,469	16,392	19,301	17.75
ثانياً : مساحة المراعي	379,143	378,599	374,179	428,747	429,661	358,522	364,910	365,783	346,147	349,530	0.98

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.

ملحق (3/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(1997 - 1999)

	1997			1998			1999			نسبة التغير (98-99) %		
	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــــــــــوب	38,975	27,983	1,393	46,097	32,556	1,416	45,891	31,277	1,467	0.4-	3.9-	3.6
(القمح)	16,383	9,416	1,740	21,519	11,987	1,795	19,986	10,932	1,828	7.1-	8.8-	1.8
(الارز)	5,828	795	7,331	4,831	666	7,254	5,767	788	7,319	19.4	18.3	0.9
(الشعير)	4,219	6,348	665	5,412	7,670	706	5,191	6,653	780	4.1-	13.3-	10.5
(الذرة الشامية)	7,022	1,687	4,162	7,199	1,596	4,511	6,821	1,603	4,255	5.3-	0.4	5.7-
(الذرة الرفيعة والدخن)	5,078	9,483	535	6,564	10,432	629	6,838	11,301	605	4.2	8.3	3.8-
الدرنيـــــــــــات	6,901	397	17,383	7,881	425	18,544	8,050	424	18,986	2.1	0.2-	2.4
(االبطاطس)	6,533	370	17,657	7,043	374	18,832	7,677	396	19,386	9.0	5.9	2.9
بقوليـــــــــــات	1,218	1,184	1,029	1,478	1,209	1,222	1,397	1,200	1,164	5.5-	0.7-	4.7-
البـــذور الزيتيـــة	3,380	3,875	872	2,628	3,248	809	3,292	3,500	941	25.3	7.8	16.3
الخضـــــــروات	35,289	2,089	16,893	36,200	2,155	16,798	36,392	2,154	16,895	0.5	0.0-	0.6
الفواكـــــــــه	24,781	2,147	11,542	25,892	2,181	11,872	25,792	2,216	11,639	0.4-	1.6	2.0-
الالياـــــــــاف	2,321	853	2,721	1,923	812	2,368	2,078	831	2,501	8.1	2.3	5.6
المحاصيل السكرية	24,989	331	75,495	27,325	348	78,520	26,520	341	77,771	2.9-	2.0-	1.0-
قصـــب الســكر	19,561	203	96,360	20,862	215	97,033	20,353	211	96,460	2.4-	1.9-	0.6-
الشمنـــــــدر	5,428	128	42,406	6,463	133	48,594	6,167	130	47,438	4.6-	2.3-	2.4-

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للتجارة 1998، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999 .

ملحق (4/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي
(1991 - 1999)

(ألف طن)

	1991	1995	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير السنوي 1999-95 (%)	نسبة التغير 1999-98 (%)
الأبقار والجاموس [1]	40,638	48,856	49,051	51,273	52,967	54,285	2.7	2.5
الأغنام والماعز [1]	188,188	221,355	220,539	230,960	237,107	242,844	2.3	2.4
الابل [1]	11,763	12,019	12,043	11,864	11,916	11,959	0.1-	0.4
اللحوم	4,000	4,628	4,697	5,030	5,057	5,240	3.2	3.6
(لحوم حمراء)	2,586	2,908	3,014	3,223	3,277	3,413	4.1	4.2
(لحوم بيضاء)	1,414	1,720	1,683	1,807	1,780	1,827	1.5	2.6
الالبان	12,566	15,907	16,999	17,784	18,656	19,254	4.9	3.2
البيض	805	841	792	830	891	827	0.4-	7.2-

[1] بالألف رأس .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999 .

ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(1999-1990)

الكمية : بالألف طن

	1990	1995	1996	1997	1998	*1999	نسبة التغير 1999-98 (%)
مجموع الدول العربية	**1,858.78**	**2,438.26**	**2,392.29**	**2,550.49**	**2,471.71**	**2,639.03**	**6.77**
الأ ر د ن	0.37	0.52	0.53	0.55	0.75	0.68	9.33-
الإمـــارات	95.12	105.88	107.00	114.36	114.74	118.20	3.02
البحريـــن	8.11	9.30	12.94	10.05	9.85	11.21	13.81
تونـــس	88.60	83.60	84.20	89.00	90.00	86.67	3.70-
الجزائـــر	91.00	106.27	88.60	93.10	92.33	101.30	9.72
جيبوتـــي	0.40	0.38	0.30	0.37	0.29	0.29	0.00
الســعودية	46.43	48.40	50.67	53.93	55.03	55.45	0.76
الســودان	32.20	50.00	47.00	50.00	52.00	57.68	10.92
ســورية	5.77	11.64	12.13	11.78	14.49	14.82	2.28
الصومـال	17.50	16.40	16.18	17.22	15.92	16.53	3.83
العـــراق	18.62	33.00	35.00	37.00	32.00	36.00	12.50
عُمـــان	118.60	139.90	121.60	118.90	106.20	118.56	11.64
فلســطين	1.00	1.06	2.99	4.00	2.72	3.49	28.31
قطـــر	5.70	4.27	4.74	5.03	5.42	4.60	15.13-
الكويـــت	4.50	8.70	8.28	5.90	7.79	5.90	24.26-
لبنـــان	1.80	4.69	4.79	2.89	4.63	5.01	8.21
ليبيـــا	7.80	28.00	28.00	36.00	37.00	37.00	0.00
مصـــر	338.00	407.14	431.64	457.04	545.59	515.09	5.59-
المغـــرب	576.57	852.05	625.20	783.20	708.48	795.15	12.23
موريتانـيا	322.35	441.08	622.80	554.35	450.42	542.39	20.42
اليمـــن	78.34	85.98	87.70	105.82	126.06	113.01	10.35-

* تقديرات أولية .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.

ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(1995 -1998)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية				معدل النمو السنوي (%)	نسبة النمو (%)	الواردات الزراعية				معدل النمو السنوي (%)	نسبة النمو (%)
	1995	1996	1997	1998	1998-95	1998-97	1995	1996	1997	1998	1998-95	1998-97
مجموع الدول العربية	**5,599**	**6,228**	**7,511**	**6,691**	**6.1**	**10.9-**	**24,085**	**23,337**	**27,960**	**28,242**	**5.4**	**1.0**
الأردن	536	527	548	478	3.7-	12.8-	800	1,198	1,030	839	1.6	18.5-
الإمارات	570	682	713	741	9.1	3.9	2,241	2,246	2,367	2,525	4.1	6.7
البحرين	68	73	52	81	6.0	55.8	417	448	457	529	8.2	15.8
تونس	779	870	1,179	1,154	14.0	2.1-	1,129	1,100	1,480	1,505	10.0	1.7
الجزائر	118	159	58	73	14.8-	25.9	3,602	2,939	3,106	3,163	4.2-	1.8
جيبوتي	12	14	15	17	12.3	13.3	110	111	112	117	2.1	4.5
السعودية	821	907	822	723	4.1-	12.0-	4,595	4,383	5,067	4,977	2.7	1.8-
السودان	492	565	533	533	2.7	0.0	369	558	532	526	12.5	1.1-
سورية	177	225	936	818	66.5	12.6-	928	263	905	857	2.6-	5.3-
الصومال	34	37	20	25	9.7-	25.0	72	73	69	62	4.9-	10.1-
العراق*	8	20	20	8	0.0	60.0-	1,082	940	1,488	1,719	16.7	15.5
عُمان	160	161	338	361	31.1	6.8	494	523	836	960	24.8	14.8
قطر*	19	15	16	16	5.6-	0.0	329	300	300	292	3.9-	2.7-
الكويت*	33	73	50	49	14.1	2.0-	1,209	1,311	1,265	1,267	1.6	0.2
لبنان	84	94	129	102	6.7	20.9-	821	796	1,511	1,320	17.1	12.6-
ليبيا	47	58	35	49	1.4	40.0	1,183	1,089	1,619	2,297	24.7	41.9
مصر	457	421	842	483	1.9	42.6-	1,797	2,194	3,285	3,030	19.0	7.8-
المغرب	877	1,032	843	644	9.8-	23.6-	2,037	1,912	1,549	1,377	12.2-	11.1-
موريتانيا	247	244	250	246	0.1-	1.6-	170	181	136	129	8.8-	5.1-
اليمن	60	51	112	90	14.5	19.6-	700	772	846	751	2.4	11.2-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.

* منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الكتاب السنوي للتجارة ، العدد 52 عام 1998 .

ملحق (7/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من أهم السلع الغذائية والزراعية الرئيسية (1997 و 1998)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار امريكي

	الصادرات الزراعية				نسبة التغير (1998-97) (%)		الواردات الزراعية				نسبة التغير (1998-97) (%)	
	1997		1998				1997		1998			
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الاجمالـــــــــي	**7,621**	**4,806**	**7,013**	**4,815**	8.0-	0.2	**57,495**	**19,667**	**59,524**	**19,949**	3.5	1.4
الحبوب والدقيق	2,196	530	1,549	427	29.5-	19.4-	34,047	6,678	36,704	6,694	7.8	0.2
البطاطس	407	92	370	83	9.1-	9.8-	495	149	449	167	9.3-	12.1
سكر خـام	262	89	290	89	10.7	0.0	5,568	1,733	4,750	1,553	14.7-	10.4-
بقوليـات	258	131	200	122	22.5-	6.9-	646	325	605	343	6.3-	5.5
البذور الزيتية	246	143	309	147	25.6	2.8	725	327	717	294	1.1-	10.1-
زيـوت نباتيـة	477	685	408	497	14.5-	27.4-	2,126	1,537	2,278	1,750	7.1	13.9
خضــر	1,044	487	1,168	570	11.9	17.0	1,587	688	1,734	686	9.3	0.3-
فاكهـة	1,299	750	1,241	701	4.5-	6.5-	2,202	904	2,016	982	8.4-	8.6
أبقار وجاموس (حية)1	100	22	94	21	6.0-	4.5-	504	429	579	489	14.9	14.0
أغنام وماعز (حية)1	4,161	290	4,616	268	10.9	7.6-	13,593	572	12,196	577	10.3-	0.9
لحـــوم	75	132	73	133	2.7-	0.8	1,003	1,670	1,067	1,682	6.4	0.7
(لحوم حمراء)	36	70	34	67	5.6-	4.3-	560	1,004	532	969	5.0-	3.5-
(لحوم دواجن)	39	62	39	66	0.0	6.5	443	666	535	713	20.8	7.1
الالبـان ومنتجاتهـا	616	178	573	155	7.0-	12.9-	7,979	2,228	7,974	2,251	0.1-	1.0
البـيـض	19	21	21	23	10.5	9.5	52	86	58	103	11.5	19.8
الأسماك	413	727	431	966	4.4	32.9	317	421	369	514	16.4	22.1
الشاي							264	579	272	641	3.0	10.7
البن	10	28	8	32	20.0-	14.3	198	386	246	419	24.2	8.5
التبغ	13	28	9	22	30.8-	21.4-	133	645	135	518	1.5	19.7-
الكاكاو							38	92	36	85	5.3-	7.6-
القطن الشعر	286	473	363	559	26.9	18.2	115	218	114	201	0.9-	7.8-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للتجارة 1998، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.
(1) بالألف رأس.

ملحق (8/3) : صادرات وواردات الدول العربية بالكمية والقيمة من الأسماك
(1998 - 1991)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار

	الصـــــــــــــــادرات								نسبة التغير		الـــــــــــــــواردات								نسبة التغير	
	متوسط الفترة 91 - 1995		1996		1997		1998		(97- 1998)		متوسط الفترة 91 - 1995		1996		1997		1998		(97- 1998)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموع الدول العربية	529.37	1030.54	535.75	1210.07	413.43	727.04	430.61	965.83	4.16	32.84	228.55	246.84	392.30	353.09	316.92	420.73	368.84	513.67	16.38	22.09
الأ ر د ن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	11.27	18.64	7.60	19.12	11.25	26.14	13.26	26.69	17.87	2.10
الإمـــارات	18.68	24.39	4.02	19.08	17.79	19.73	10.44	15.88	41.32-	19.51-	14.02	29.67	13.78	43.71	20.13	58.90	15.71	41.68	21.96-	29.24-
البحريـــن	3.28	4.30	5.75	9.58	5.81	14.20	6.27	12.55	7.92	11.62-	2.40	4.84	1.12	5.25	2.23	3.63	2.43	5.28	8.97	45.45
تونـــــس	13.15	81.78	13.49	91.18	15.97	124.29	16.89	148.41	5.76	19.41	4.51	4.54	5.38	7.56	5.82	21.05	7.78	18.32	33.68	12.97-
الجزائـــر	0.75	3.19	0.50	1.91	0.70	2.38	1.40	1.31	100.00	44.96-	2.07	5.33	3.00	5.75	3.42	6.35	5.80	7.90	69.59	24.41
جيبوتـــي	0.08	0.30	0.11	0.43	0.13	0.50	0.14	0.55	7.69	10.00	0.51	0.68	0.58	0.89	0.71	0.90	0.46	0.96	35.21-	6.67
الســـعودية	1.80	4.00	1.75	4.41	2.05	4.58	1.97	4.93	3.90-	7.64	44.91	72.63	47.59	80.50	46.21	75.74	47.53	79.83	2.86	5.40
الســـودان	0.52	0.90	0.16	0.29	0.14	0.24	0.55	13.02	292.86	5325.00	0.21	0.50	0.94	0.63	0.15	0.41	0.19	0.14	26.67	65.85-
ســـورية	0.06	0.05	NA	NA	0.06	0.08	0.05	0.10	16.67-	25.00	3.51	6.87	2.85	5.64	4.15	35.23	5.80	46.47	39.76	31.90
الصومـــال	4.13	11.31	5.73	15.35	5.36	15.99	5.56	17.04	3.73	6.57	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عُمـــان	40.82	43.12	56.50	63.36	55.82	63.02	45.34	48.01	18.77-	23.82-	10.18	3.38	17.93	3.73	13.91	3.29	16.96	2.97	21.93	9.73-
قطـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1.72	2.47	1.79	3.21	3.55	6.00	2.54	3.29	28.45-	45.17-
الكويـــت	0.24	2.48	0.02	0.04	0.89	10.04	0.71	7.31	20.22-	27.19-	4.40	13.14	4.09	12.62	5.63	15.85	6.82	17.55	21.14	10.73
لبنـــان	NA	NA	0.11	0.48	0.16	0.34	0.21	0.45	31.25	32.35	NA	NA	17.23	35.15	14.03	38.67	15.55	35.23	10.83	8.90-
ليبيـــا	0.30	1.47	0.46	2.55	0.49	2.90	0.54	3.26	10.20	12.41	4.35	10.44	3.87	12.17	2.50	12.46	12.66	75.73	406.40	507.78
مصـــر	2.39	10.00	1.64	3.49	0.78	1.48	0.59	0.92	24.36-	37.84-	120.33	67.22	258.86	108.82	155.08	96.12	200.76	139.71	29.46	45.35
المغـــرب	201.37	637.49	183.42	756.22	92.35	251.26	148.23	543.17	60.51	116.18	1.93	2.47	2.63	4.01	17.79	11.53	10.87	7.90	38.90-	31.48-
موريتانـيا	238.40	198.29	227.84	207.70	182.25	178.41	169.42	134.02	7.04-	24.88-	0.32	0.66	0.31	0.63	0.36	0.76	0.38	0.80	5.56	5.26
اليمـــن	3.40	7.47	34.25	34.00	32.68	37.60	22.30	14.90	31.76-	60.37-	1.91	3.36	2.75	3.70	10.00	7.70	3.34	3.22	66.60-	58.18-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.

ملحق (9/3) : الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسية
(1990 و 1995 - 1998)

(مليون دولار)

	1990	1995	1996	1997	1998	نسبة التغير 1998-97 (%)	نسبة الإكتفاء الذاتي لعام 1997 (%)	نسبة الإكتفاء الذاتي لعام 1998 (%)	نسبة التغير 1998-97 (%)
الاجمـــالي	**11,700**	**11,524**	**13,260**	**12,643**	**13,049**	**3.2**			
الحبوب والدقيق	5,552	5,942	6,733	6,148	6,267	1.9	54.9	56.7	3.3
(القمح)	2,383	2,870	3,842	2,853	3,520	23.4	50.7	51.5	1.6
(الشعير)	706	745	908	1,114	685	38.5-	38.1	49.6	30.2
(الأرز)	847	936	792	1,045	944	9.7-	73.4	74.1	1.0
(االذرة الشامية)	699	797	1,125	1,009	1,053	4.4	51.6	48.6	5.8-
البطاطس	22	87	45	57	83	45.6	98.7	98.9	0.2
سكر (مكرر)	1,911	1,190	1,636	1,644	1,464	10.9-	29.1	34.5	18.6
بقوليـات	188	360	349	194	221	13.9	75.8	78.5	3.6
زيـوت وشحوم	1,128	1,554	1,350	928	1,342	44.6	52.0	42.7	17.9-
جملة الخضـر	203	120	268	201	116	42.3-	98.5	98.5	0.0
جمـلة الفاكهة	182-	20	262	153	282	84.3	96.5	97.1	0.6
لحـوم	1,192	978	1,462	1,538	1,550	0.8	84.4	83.6	0.9-
اللبن السائل	2,036	2,082	1,972	2,050	2,096	2.2	70.7	71.6	1.3
البيـض	86	81	40	36	80	122.2	96.9	97.0	0.1
الاسمـاك	436-	890-	857-	306-	452-	47.7	103.9	102.6	1.3-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 1999.